كيف ننشئ جيلا جديدا من معالجة الطفولة المشردة

لحضرة الأميرالاى على بك حلمى

قائد كتيبة البوليس الملكية

سيداتى سادتى :

شرفتنى جمعية انقاذ الطفولة المشردة بدعوتى أمس لأحاضركم فى هذا المؤتمر الموقر فى موضوع " كيف ننشئ جيلا جديدا من معالجة الطفولة المشردة " ومع ضيق الوقت رأيت من واجبى ألا أتردد فى المساهمة بهذا النصيب المتواضع فى هذا الواجب الجليل .

الطفل نبات يحتاج إلى الرعاية منذ نشأته وينبغى أن تولية عنايتنا المستمرة حتى ينضج ويثمر أطيب الثمرات ، وهو سريع التأثر خاضع فى تصرفاته لعوامل شتاتة فإذا لم يوجه وجهة صالحة فقد يتطرق إلى الرذيلة والإجرام .

والإجرام مرض من الأمراض يقتضى علاجه انصراف عناية المصلحين إلى فحص حالة المجرم والبحث وراء السبب الذى أدى به إلى ارتكاب الجريمة ، ولبس العقاب هو العلاج الشافى لمنع الإجرام ، وواجب المصلح أن يكافح أسباب الإجرام كما يكافح الطبيب أسباب المرض .

والطفل كالعود الذى قابل للتقويم ، فإذا زل عوج بالوسائل القديمة ، وهى الزجر والعقاب فقد لا تصلح حاله وتكون النتيجة عكس المقصود واليكم مثلا أسوقه وهو ما ذكره (Joe Bragge) البلجيكى مؤلف كتاب " اعترافات لص " عن ترجمة حياته إذ قال هذه العبارة اللاذعة (إن المعلومات التى اكتسبتها فى خلال الشهور الثلاثة التى قضيتها فى السجن قد أفادتنى كثيرا فى مهنتى فالحكومة قد هيأت لى مكانا أتعلم فيه حرفة على نفقتها وبعد أن تعلمتها عزمت على أن أشتغل بها فقبل أن أصل إلى السابعة عشر كنت قد ارتكبت ألف سرقة وحكم بإدانتى مرات عديدة) هذا المؤلف كان وهو غلام فى سن الثالثة عشر أضطره الجوع والفقر إلى سرقة رغيف وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر فلما دخل السجن واختلط بالمجرمين ثم خرج ، برع فى الإجرام .

من هذا تتبينون أن وسائل العلاج القديمة أصبحت لا تجدى وأنه يجب أن تتجه الأنظار الى وسائل الإصلاح الحديثة التى سبقتنا اليها الدول الراقية فانتجت أطيب النتائج .

ومصر لم تقف بعيدة عن هذا الإصلاح بل اقتبست بعض وسائله ولكنها لم تبلغ بعد فى هذا المضمار ما يلائم نهضتها ومكانتها بين أمم الشرق الأدنى .

ان وسائل الإصلاح هـذه تبدأ بالعناية بالصغير قبل تكوينه وقبل أن يولد — فلكى تنشأ ذرية صالحة قوية سليمة من الأمراض والعلل يجب العناية بالوالدين ولكى يكون الوالدان قادرين على إنتاج هذه الذرية الطيبة ينبغى التأكد من سلامتهما من الأمراض الخبيثة التى تؤثر فى النسل، ولذلك سنت الدول الأجنبية قوانين للتحقق من خلو راغبى الزواج من هذه الأمراض، ونحن فى مصر فى حاجة الى تشريع مماثل، ولقد سرنى أن وزارة الصحة تعنى الآن بهذا الموضوع .

يأتى بعد هذا دور العناية بصحة الحوامل من النساء الفقيرات والعاملات فى المصانع صيانة للجنين وبعدا به عن أسباب الضعف، وقد عنى بهذا الغربيون فأكثروا من إنشاء وحدات صحية أطلقوا عليها اسم "منزل الأم والطفل" (The home of the mother and the child)

وهـــذه المنشآت تشمل عيادة خاصة لأمراض النساء والأطفال يديرها أطباء اخصائيون وتشمل كذلك بيوتا للولادة والرضاعة وملاجئ نهارية لأطفال العاملات تحت إشراف سيدات يقمن بذلك، ويقدم من اللبن والغذاء مجانا للأمهات والأطفال وفى هـــذه المنشآت ما يكفل للحامل والمرضع والطفل السلامة والراحة والصحة .

وفى مصر كما ذكر حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الواحد بك الوكيل فى محاضرته التى نشرت بالمجلة الطبية المصرية لسنة ١٩٤١ (يوجد من مراكز رعاية الأمومة والطفولة ٥٥ مركزا منها ٣٧ للحكومة و ١٨ لمجالس المديريات بينما أن البلاد محتاجة الى ٢٢٥ مركزا فى المـدن بمعدل مركز لكل ٨٠٠ مولود من غير الأغنياء و ٣٣٠ مركزا فى القرى بواقع مركز لكل ١٢٠٠ مولود أى الجملة ٥٥٥ مركزا أو عشرة أمثال الموجود فى الوقت الحاضر) .

وقد ضمت أخيرا مراكز رعاية الطفل التى كانت تابعـة لمجالس المديريات بالبنـادر وعواصم المديريات الى وزارة الصحة وزيدت هـذه المراكز حتى أصبح عددها ٦٠ مركزا كلها تابعة للحكومة الآن .

وتنفيذا لقانون تحسين الصحة القروية الصادر فى سنة ١٩٤٣ ستقوم مجالس المديريات بإنشاء مجموعات صحية فى القرى تضم كل منها مركزا لرعاية الأمومة والطفولة وتخصص لخدمة خمسة عشر ألفا من السكان .

وقد ضمت المستشفيات القروية ومكاتب الصحة الشاملة التى كانت تابعة لوزارة الصحة الى مجالس المديريات لتقوم هذه المجالس بإدارتها واستكمالها حتى تصبح مجموعات صحية .

كما ساهم بعض الأغنياء بتبرعات سخيـة بلغ مجموعها حوالى مائتى ألف جنيـه لإقامة مجموعات صحية جديدة .

والسياسة الانشائية لوزارة الصحة فى عيدها الحاضر فيما يختص بإيجاد هذه المجموعات تتجه نحو إنشاء حوالى ٨٠٠ مجموعة حتى تعم فائدتها جميع سكان قرى القطر المصرى — وسيعين

على تنفيذ ذلك أن قانون تحسين الصحة القروية رقم ٦ لسنة ١٩٤٣ قرر استقطاع ٦٠٠٠٠٠ جنيه من ميزانية الدولة كحد أدنى للمساعدة فى إنشاء هذه الصحوات تباعا .

وكذلك تسير وزارة الصحة على سياسة إنشاء بضعة مراكز جديدة لرعاية الطفل سنويا حسبما تسمح به الميزانية لتعميم مراكز رعاية الطفل بجميع بلاد المديريات وعواصمها .

ولا شك أننا عندئذ سنصل الى الغاية المنشودة .

وتتولى الحكومات الأجنبية الإنفاق على تلك المنشآت من مال الدولة ومن تبرعات المحسنين والأغنياء ، وكثيرا ما يقوم هؤلاء بإنشاء الملاجئ المختلفة لرعاية النقهاء واليتامى والأطفال المهملين والمشردين والشواذ والعجزة والأحداث المجرمين وهكذا يساهم الأغنياء فى الأمم الغربية بنصيب وافر فى هذا السبيل بدافع من المروءة والإنسانية وحب الوطن . ولوقاية أنفسهم والمجتمع من النتائج الوخيمة التى تترتب على تلك هؤلاء المصابين بالمرض والجوع ينشرون العدوى المادية والمعنوية ، ويجدون لذة قصوى فى فعل الخير وفى الشعور بأنهم يحسنون الى المحرومين والبؤساء ، وللسيدات ذوات الثراء نصيب كبير فى أعمال البر هذه فهن يتمن بالدعاية والإرشاد وزيارة مساكن الطبقات الفقيرة ويقدمن المساعدات المادية من غذاء ودواء وكساء ويدفعن الى هذه الأسر الاعانات المالية ويرفهن عن البؤساء والمساكين الذين حرموا ضروريات الحياة ، وأكبر جزاء لمن شعورهن بالغبطة والسعادة للقيام برسالة الرحمة والحنان .

ومما يملؤنا غبطة أن بعض أغنيائنا الكرام اتجهوا هذا الاتجاه الشريف النبيل وساهموا هم وبعض عقيلاتهم وكريماتهم فى البر والعطف على الأطفال والمعوزين .

وانه وان كانت الرحمة وحب الخير قد تأصلت فى قلوب بعض أغنيائنا الا أن ما وصلنا اليه هو قليل جدا مما نبغيه ونرجوه لوطننا العزيز .

وإن العناية بالحامل والأم والمرضع ، لها أكبر الأثر فى تكوين الطفل قبل ولادته وبعدها فينشأ النسل سليما قويا قادرا على الإنتاج لأن العبرة ليست بالكثرة العددية وحدها ، فالأمة لا تكون قوية الا اذا كان أفرادها أقوياء أصحاء البدن .

ولا تقف العناية بالطفل عند سن الرضاعة بل هم يواصلون عنايتهم به حتى يبلغ أشده ، وتتنوع وسائل الرعاية فمنها ما هو خاص بحياة الأسرة فى البيت ، ومنها ما هو خاص بحياة الطفل وهو فى المدرسة ، ومنها ما هو خاص بحياة الحدث والمراهق فى العمل ، وفى هذه المراحل الثلاث لا تنحصر العناية على الطفل وحده بل تشمل من حوله أيضا .

فالعناية بالبيت تكون بمد يد المساعدة الى الأسر الفقيرة الكثيرة الأفراد وإعفائها من ضريبة الدخل تدريجيا كلما رزقت بمولود جديد مع زيادة فى راتب رب الأسرة تبعا لذلك حتى اذا بلغ عدد الأولاد ستة أعفيت الأسرة من ضريبة الدخل إعفاء تاما — كذلك تفضيل

المتزوجين على غيرهم فى التوظف والترقى سواء فى الحكومة أو الشركات متى تساوت المؤهلات والكفايات مع توفير أسباب الراحة للمتزوجين عند النقل بأيحادهم فى جهات تتوافر فيها هذه الأسباب، وتمنح الحكومة هذه الأسر الكثيرة الأولاد ميزات أخرى من منح مالية الى تعليم الولد الرابع ومن بعده بالمجان حتى نهاية مراحل التعليم — وتعنى أيضا بمساعدة أرباب الأسر العاطلين وإيجاد عمل لهم وإنشاء مساكن صحية يسكنونها بأجر زهيد وتنفق الحكومة على هذه المشروعات من الضرائب التى تفرضها على الأعزاب متى تجاوزوا سنا معينة تشجيعا على الزواج، وتعاونها كذلك الجمعيات الخيرية العديدة التى تبذل ذوو البر والإحسان بالمساعدات المالية وبجهودهم المشكورة — كذلك تفرض الحكومات الغربية نظام التأمين الإجبارى للعمال ضد الحوادث والمرض والبطالة والشيخوخة وترتب معاشات للصغار من الأيتام عند وفاة عائلهم — هذا الى ما تقوم به الحكومات من المشروعات العديدة لتحسين الحالة الصحية وترقية الحياة الاجتماعية للطبقات الفقيرة، وتخصيص أحياء للعمائر مع إلزام الحكومة أصحابها بإنشاء مساكن صحية للعمال تتخللها الشوارع الفسيحة والمتنزهات العامة والحدائق للأطفال والأندية الرياضية .

بمثل هذه المسائل يكون المسكن صحيا مرغوبا فيه من أفراد الأسرة الذين يتمتعون برغد العيش فينشأ الأولاد فى بيئة صالحة، حتى إذا بلغوا سن دخول المدرسة وجدوا رعاية أخرى فى هذه المرحلة تحبب إليهم حياة الدراسة، فالتعليم الابتدائى هناك مجانا ووجهته التربية القومية الصحيحة التى تغرس فى الطفل حب الوطن والتفانى فى خدمته، والمدرسة هناك تعنى بالناحية الخلقية والاجتماعية دون الاكتفاء بالدروس النظرية فيعتاد الطفل منذ نشأته التحلى بالأخلاق الكريمة وأخصها الصدق والصراحة والتسامح والتضحية والتعاون لخير المجموع والطاعة والنظام والمحافظة على آداب المجتمع خصوصا فى الحفلات العامة — وهم يعنون بتدريب النشء على الأنظمة الرياضية العسكرية فيقضون أوقات عطلتهم المدرسية فى معسكرات منظمة ليتعودوا الجلد وتحمل المشاق، وهناك يعلمونهم الموسيقى وإنشاد الأغانى القومية الحماسية الحائزة للشعور الوطنى والألحان الفكاهية التى تناسب حفلات التسلية والترفيه، ويدربون البنت على حسن تدبير المنزل وتجميله ونظافته ويعلمونها مبادئ التمريض عمليا فى المستشفيات ويعدونها لتكون ربة بيت صالحة .

بهذه الوسائل يكسب الأطفال فى المدرسة أقوياء البدن قويمى الأخلاق تتجلى فيهم روح الرجولة والاعتماد على النفس وبذلك يصبحون مواطنين نافعين لبلدهم .

فاذا تجاوزوا مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل لم تنقطع الرعاية عنهم بل تواليهم الحكومة من العناية ما يحفظ عليهم صحتهم فى المصنع ويكفل سلامة أبدانهم وأخلاقهم بشتى التشريعات والأنظمة القانونية والاجتماعية، فيمنع احتراف الأحداث بعض المهن الضارة بالصحة والأخلاق، ولا يسمح لهم بدخول محال المراهنة والملاهى كالمراقص والبيتا متى

كانت الأفلام المعروضة غرامية خليعة أو تمثل حوادث إجرامية عنيفة، و إنا تهيأ للأحداث دور خاصة سينمائية للتثقيف والتهذيب عن طريق التسلية ، و يحرم ارتيادهم محال الخمور كما يحرم بيعها لمن كان منهم دون الثامنة عشرة ، فقد صدر قانون بذلك فى إنجلترا فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٣ بناء على اقتراح اللبدى استر (Lady Astor) كذلك صدر قانون مماثل لذلك فى فرنسا فى أول أكتوبر سنة ١٩١٧ وفى النمسا فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٢ وفى غيرها من الدول وكلها تنص على عقوبات شديدة لمن يخالف أحكام هذه القوانين من أصحاب المحال العمومية .

ويحسن بنا ألا ننسى ما للصحافة اليوم من خطر فى المجتمع فهى من وسائل تثقيف الشعب الشائعة وهى جديرة بكل عناية لكى يسمى بها عن كل ما يوجه نفوس الناشئين إلى التبذل والخلاعة والانحلال الخلقى .

قد أجملت لكم وسائل الرعاية والإصلاح التى سبقتنا إليها الدول الغربية فى الميدان الاجتماعى لحماية الأسرة عامة والأحداث خاصة وحبذا أن نقتبس ما يلائم بيئتنا وعاداتنا ، و إن اقتباس الكثير منها لا يحمل ميزانية الدولة ما لا قبل لها به لاسيما إذا تضافر مع الحكومة الأغنياء وأهل البر والإحسان .

و إنى أرى من أهم الأسباب المؤدية بالأحداث فى مصر إلى السقوط فى حمأة الرذيلة والإجرام هى تفشى البطالة فى غير أيام الحرب لسوء الحالة الاقتصادية ووفود الأحداث بنات وصبيان من الريف إلى المدينة المليئة بالمغريات يبحثون عن عمل فلا يجدونه ، فتدفعهم البطالة إلى التشرد أو الوقوع فى أيدى المخدرين وتجار الرقيق فيسقطون فى الهاوية ، هذا إلى تهتك الروابط الزوجية بسهولة الطلاق وكثرته ، وكذلك كثرة تعدد الزوجات بغير موجب وتقصير الوالدين فى رقابة أولادهم ، فالأب منصرف عن منزله حتى فى أوقات فراغه بالجلوس فى المقاهى وغيرها ، والأم منصرفة عن أطفالها ، إن كانت فقيرة فبالسعى لكسب قوتها ، و إن كانت غنية فبالتردد على المتاجر ومحال الأزياء ودور السينما والزيارات تاركة أطفالها للخدم ومن لا يؤتمنون عليهم . هذا فضلا عن مؤثرات خارجية واجتماعية أخرى وانتشار محال بيع الخمور والبغاء بين الأحياء الآهلة بالسكان ، وكثرة محال المبسر وترك الأحداث يترددون عليها و إلى دور السينما ومحال الملاهى ، وتداول الأغانى المبتذلة الخليعة والأدب الرخيص مثل الروايات البوليسية والغرامية المفسدة للأخلاق العامة — هذا إلى انتشار الفقر وسوء التغذية والمرض بين تسعة أعشار السكان وسوء الحالة الصحية فى مساكن الكثرة العظمى من الطبقات الفقيرة مما يدعو إلى هجرها والنفور من الإقامة فيها فيهيم الأطفال طول يومهم فى الشوارع مختلطين بقرناء السوء .

ولقد وصف هذه الحالة حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا فى مؤلفه على هامش السياسة فقال : " قد يتوهم الكثير من الموسرين أن جميع شوارع مدننا الكبيرة

كالقاهرة والإسكندرية تحاكى ما يسيرون فيه بعرباتهم من الشوارع "الواسعة" وأخشى أن يكون حكامنا وأولو الأمر فينا من بين هؤلاء، والحقيقة أن المنازل صالحة لسكنى الآدميين فى القاهرة والإسكندرية هى جزء صغير من منازل هاتين المدينتين ، أما كثرة منازل المدن الصغيرة أو منازل القرى والعزب فهى غير صالحة لسكنى الحيوان فضلا عن الإنسان ؛ لقد رأيت فى القاهرة الأزقة التى لا تتسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها والتى يمكن الساكنين على جانبيها أن يقفزوا من بيت إلى بيت بكل سهولة — دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة وتعلو جدرانها الرطوبة صيفا وشتاء ولا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة ، يسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد ويعيش معهم أحيانا الحيوان أو بعض الطيور المنزلية ، ولست أبالغ فى هذا الوصف فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب إلى عرب اليسار أو عشش الترجمان ليرى بعينيه ما أصف الآن بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد إلا بضعة أمتار عن شارع القصر العينى فانه يوجد بهذا الحى منطقة يصعب أن ترى مثلها فى بلاد الكونغو أو فى أتاعى السودان أعنى منطقة (تل زينهم) . ناظره المدهشة وحاراته التى لا يزيد عرضها على المتر ومنازله المتداعية المبنية بالطين والصفيح ونحو ذلك" .

ولقد سمعنا جميعا الإنذار الذى صاح به حضرة صاحب السعادة الدكتور على ابراهيم باشا إبان تقلده وزارة الصحة مبينا به أن وفيات الأطفال فى مصر تربى على نصف الوفيات العامة فكأننا نفقد نصف الجيل الذى يولد لبلادنا قبل أن يتموا الحول الخامس من حياتهم ، ومما يستحق الذكر أن سعادته قام باختيار أربعين قطعة من الأراضى الخربة فى الأحياء الوطنية بالقاهرة لإنشاء ميادين ومتنزهات عليها حتى يكون كل منها رئة لجسم الحى الذى اختيرت به وملاعب صحية نظيفة للأطفال .

هذه أهم المؤثرات السيئة التى تدفع بالأحداث إلى الرذيلة والاجرام — فلنعمل جادين على علاج هذه الحالة — وذلك باصلاح كيان الأسرة بتقييد حق الطلاق بحيث لا يقع إلا أمام المحكمة وبعد أن يبذل الجهد للتوفيق بين الزوجين بندب حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة ، وتقييد تعدد الزوجات فلا يكون ذلك إلا بأمر من القاضى ولضرورة اجتماعية ماسة ، وبتنظيم إعانة العائلات الكثيرة الأولاد ، وتحسين الحالة الصحية للأحياء الفقيرة فى المدن والقرى ومحاربة الجهل والأمية وإصلاح التعليم الالزامى بما يتفق وحالة البلاد الاجتماعية والاقتصادية وترقية الحالة الاجتماعية للأسرة بالتربية والارشاد والدعاية بكل أنواعها وإشاعة الروح الدينى فى التعليم — وكذلك من وسائل علاج هذه الحالة التشجيع على الإقامة فى الريف بتحسين حالة القرى الصحية والاجتماعية ونحو ذلك مما يقلل الهجرة من الريف إلى المدن .

ومن الضرورى تنظيم النشاط الاجتماعى للاحداث بالاكثار من النوادى الرياضية الخاصة وتنظيم الرحلات والمعسكرات الخلوية لهم — واصدار التشريعات الخاصة بحماية أخلاقهم بمنع احترافهم للهن الضارة بهم أخلاقيا — وبمنع ارتيادهم المقاهى ومحال الخمور والبغاء والمراهنة والملاهى ومراقبة دور السينما وتقييد دخولهم لها مع تهيئة دور خاصة لهم تعرض بها أفلام تهذيبية ملائمة لسنهم. والعمل على أن تكون الصحافة وسيلة صالحة لتهذيب الجمهور وتثقيفه .

ولا يفوتنى أن أنوه بضرورة اصلاح النظم التشريعية لمحاكمة الخاطئين من الاحداث بما يتفق وقرارات مؤتمر واشنجتون سنة ١٩١٠ ومؤتمر جامعة الأمم سنة ١٩٢٠ وذلك بتخصيص محاكم لهم فى المدن والبنادر بعيدة عن المظاهر المألوفة للمحاكم العادية ، فلا تكون هناك جلسات علنية بل تعقد المحاكمة فى جو عائلى داخل غرفة بسيطة الأثاث يجلس فيها الحدث المتهم بجوار القاضى لا منصة تفصلهما ولا قفص للتهمين ولا حراس من رجال البوليس بأزيائهم العسكرية، بل تكون المحاكمة خالية من كل المظاهر التى تؤثر فى نفوس الأحداث — على أن يختار لهذه المحاكمة قضاة من الآباء الذين لهم دراية خاصة بالشؤون الاجتماعية وتفهم نفسية الأطفال .

وأرى من الضرورى الغاء عقوبة الحبس على الحدث القاصر دون السادسة عشرة، وأن يكون تنفيذ هذه العقوبة فيمن زادت سنه على ذلك حتى الحادية والعشرين فى سجون خاصة بهم — وأن تستبدل بعقوبة الحبس بالنسبة لمن هم دون السادسة عشر الايداع فى الاصلاحيات والمدارس الزراعية والصناعية التى أرى من الضرورى الاكثار من انشاء مدارس خاصة بها لتربية المهملين والمتمردين والخاطئين من الأحداث والأيتام، لأنه مما يؤسف له أن تتكرر الشكوى فى تقارير مصلحة السجون سنة بعد سنة من ضيق الاصلاحيتين الوحيدتين بالبلاد المصرية عن أن تتسع لمن يحكم عليهم من المحاكم حتى لقد بلغت الأحكام المعطلة فى سنة ١٩٣٩ وحدها ١٢٣٢ حكما، هذا عدا الآلاف العديدة من المشردين والمهملين البائسين الذين هم فى حاجة قصوى لايوائهم وتربيتهم فى مثل هذه المدارس الزراعية والصناعية الخاصة — كذلك تجب العناية بأمر المفرج عنهم من نزيلى هذه المدارس لايجاد عمل لهم يناسبهم بتوجيههم إلى الرزق الحلال حتى لا يلجأوا إلى ما يضطر المجتمع إلى حماية نفسه من شرهم .

وأسوة بما تم فى بعض الأمم الراقية فانى أقترح انشاء (مكاتب لحماية الأحداث) من ضباط البوليس الممتازين Probation Officers ومن المربين المختصين بالخدمة الاجتماعية Social Workers

ويكون اختصاص هذه المكاتب ملاحظة الأحداث المشردين والمهملين ، والعمل على منع وقوعهم فى الاجرام، وضبط حوادث الخاطئين منهم وتحقيقها، ومعاونة محاكم الاحداث فى مهمتها فى جمع كافة الاستدلالات عن ماضى الحدث والبيئة التى نشأ ويعيش فيها، وتقديم

تقارير للحاكم وافية عن ذلك ، حتى يكون القاضي على بينة من أمر الحدث ومن الظروف المحيطة به والتي دفعته إلى ارتكاب الجريمة ، ليكي يقيه بحكمه شر العلاج الناجع لكل حدث بما يناسبها ، كما يناط بهذه المكاتب مراقبة الأحداث الذين تمنح عنهم الحاكم تحت الملاحظة للوقوف على مدى سلوكهم وتوجيههم وجهة صالحة .

سيداتي سادتي

لا تستطيع الحكومة وحدها القيام بهذه الإصلاحات ما لم يكن لها عون من أغنياء الأمة ورجال البر والإحسان ، وما لم يتوافر إخلاص العاملين .

أسأل الله الهداية والتوفيق ، وأن يجعل عهد مليكنا المحبوب فاروق الأول حفظه الله عهد يمن وسلام ، وأن يديم جلالته ملاذا للمجتمع المصري ، وقائدا أعلى للإصلاح الاجتماعي .

تأسف المجلة لوقوع بعض أخطاء مطبعية بمقال الدكتور عبد العزيز عزت بعدد فبراير سنة ١٩٤٤ وصوابها كما يأتي :

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٧	١٦	اعتبرهن علة	اعتبرهن عالة
٤٧	١٨	تشغل المجتمع	تستغل المجتمع
٤٧	٢٠	تراث الجمع	تراث المجتمع
٤٧	٢٠	والثالية	والثالثة
٤٧	٢١	منشر اليأس	تذمر اليأس
٤٧	٢٣	الرأى الأول	المرأة الأولى
٤٨	٢٣	عامة ذلك اسباب	عاد ذلك الى أسباب
٤٨	١	فتعلق بالخلقة والتكوين الحسى	تتعلق بالخلقة والتكوين الجسمى
٤٨	١	اسباب وراثية	اسباب وراثية
٤٨	٢٦	مقدرتها العقلية	مقدرتها العقلية
٤٨	٤	ولكن مضى	ولكن لا مناص
٤٩	١٩	فيه اضعافا	فيه أضعاف
٤٩	٢٣	توجد	توجد
٥٠	١	لطبيعتها	بطبيعتها